BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

أحكام تحريـــر التجارة في المصنفات الثقافية وحمايـــة الثقافـــة الوطنيـــة

محمد دويدار:

يسعدني أن أبدأ المناقشة في هذه الأمسية التي ينظمها منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية حول موضوع أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وأثرها فيما يتعلق بتحرير التجارة في المصنفات الثقافية على الهُوية الثقافية في المجتمع المصري. والمنظمة العالمية للتجارة وليدة عملية تفاوض طويلة في داخل إطار اتفاقية الجات الذي تم في عام ١٩٤٧ ليبدأ العمل به في عام ١٩٤٨.

ويشرفني بالمعيـــّة على المنصة الأستاذ الدكتور محمد رفيق خليل رئيس قسم الجراحة بكلية الطب جامعة الإسكندرية، والأستاذ أحمد عبد اللطيف سكرتير ثانٍ بوزارة الخارجية المصرية والذي عمل بوفد مصر الدائم في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وهذه هي الفترة التي تم فيها مؤتمر الدوحة والذي يعتبر علامة في تاريخ المنظمة، ونود لو ينبئنا عن وضع المنظمة بعد مؤتمر الدوحة. ويشرفني كمشارك في الحوار أن أعرِّف نفسي بأنني أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

وأشرف بالتحدث عن منظمة التجارة العالمية والظروف التاريخية التي نشأت فيها والفلسفة الاقتصادية العامة ودلالتها من الناحية القانونية أي بالنسبة للأنظمة القانونية في البلاد التي أصبحت عضوًا في المنظمة. وبعد ذلك سيتحدث الأستاذ أحمد عبد اللطيف عن عملية التفاوض التي تم من خلالها التوصل

إلى الأسس التي قامت عليها المنظمة، ثم يتحدث الدكتور محمد رفيق خليل عن أثر تحرير التجارة في المصنفات الثقافية بأنواعها المختلفة على الهوية الثقافية المصرية.

كما تعلمون جميعًا، إن المنظمة العالمية للتجارة هي المكمِّل للثالوث التنظيمي فيما يتعلق بالمنظمات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، هذا الثالوث التنظيمي يتمثل في مؤسستين ماليتين، إحداهما لإقراض الدول قروضًا قصيرة الأجل تسمى "صندوق النقد الدولي"، والأخرى مؤسسة لإقراض الدول قروضًا طويلة الأجل وقروضًا استثمارية تسمى "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، والثالثة المكمِّلة لهذا الثالوث هي المنظمة العالمية للتجارة التي أنشئت بمقتضى اتفاقية دولية تم التوقيع عليها في مراكش في إبريل ١٩٩٤ لتبدأ العمل في أول يناير ١٩٩٥ ومقرها جنيف. وكما نعلم جميعًا فإن الأمر يتعلق باقتصاد رأسمالي دولي، والاقتصاد الرأسمالي له خصائص معينة تميزه عن الاقتصاديات التي عرفها التنظيم الاجتماعي للنشاط الاقتصادي في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، فوسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة وفردية، والهدف المباشر هو تعظيم الربح النقدي، ويتم العمل عن طريق قوى السوق التي تُعبِّر عنها قوانين الطلب والعرض. والشيء المهم هو أنه اقتصاد يتم الإنتاج فيه بقصد البيع، وبقصد المبادلة، فهو ينتج لمستهلك مجهول غير محدد سلفًا، ويترتب على ذلك أنه كلما اتسع نطاق السوق، كلما زادت إمكانية البيع وإمكانية تحقيق الربح وإمكانية التوسع في المشروع. ومع الرأسمالية في اعتقادي، يعتبر رأس المال ظاهرة اجتماعية توسعية، ليست سلبية، لكنها عدوانية في التوسع، اجتاحت الأجزاء الأخرى من العالم وكوَّنت السوق العالمية، ومنها تكوَّن الاقتصاد الدولي ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، وبدأ يقوم على نمط لتقسيم العمل الدولي أدى في النهاية إلى نتاج للتطور الرأسمالي على الصعيد العالمي تمثل في مجموعتين أو طائفتين من المجتمعات، مجتمعات أصبحت توصف على أنها رأسمالية متقدمة، ومجتمعات أصبح حظها من التطور الرأسمالي أنها أصبحت رأسمالية متخلفة بكل مظاهر التخلف اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، والمقصود هنا بالتخلف ليس المعنى الأخلاقي ولكن المعنى العلمي: فقدان المجتمع لشروط السيطرة على تحدد إنتاجه اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.

وعلى هذا الأساس، أصبحت السوق الدولية هدفًا لكل رؤوس الأموال خاصة في البلدان الرأسمالية، وعبر التاريخ الرأسمالي، مر هذا التاريخ عن طريق وجود اقتصاديات رأسمالية سبقت تاريخيًّا اقتصاديات أخرى وأصبحت أقوى في الاقتصاد الدولي وأصبحت تسيطر عليه عن طريق ما سمي فيما بعد بهيمنة رأس المال، سواء رأس المال البريطاني حتى الكساد الكبير عام ١٩٢٩، أو هيمنة رأس المال الأمريكي. وأصبحت هذه السوق الدولية تتكون أساسًا من شقين: الشق الأول ما يسمى بالسوق التجارية وهي السوق التي يتم فيها تبادل جميع أنواع السلع من الأسلحة حتى الأحذية وغيرها، ويُقدَّر عدد السلع التي يتم تداولها في التجارة الدولية اليوم بثمانين ألف سلعة، والسوق التجارية بهذا المعنى الشامل تُغطي كل الاتجار أو التبادل في كل أنواع السلع، وهذا التبادل يتم استيرادًا أو تصديرًا طبقًا لمركز

الاقتصاد الوطني في العلاقات الاقتصادية الدولية. والشق الثاني من السوق الدولية هو ما يُسمى بالسوق المالية، والتي لها معنى واسع يضم الاتجار في الائتمان وعمليات الإقراض والاقتراض والاتجار في العملات، وهذان النوعان من التجارة يغطيهما ما نسميه السوق النقدية الدولية. إذا أدخلنا إلى هذا الاتجار الأوراق المالية في صورة صكوك تمثل حقوق دائنية أو ملكية على مشروعات؛ فهذا معناه الحديث عن سوق المالية بمعنى واسع، بالإضافة إلى السوق النقدية الدولية والاتجار في العملات أو ما يسمى أسواق صرف العملات المختلفة. وكان الكساد الكبير قد جاء بعد الحرب العالمية الأولى بعد فقدان كثير من بلدان أوروبا الغربية لقوتها الاقتصادية نتيجة الدمار والحرب، ثم جاء الكساد الكبير الذي استمر عمليًّا حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وقد أدت الحرب إلى مزيد من الدمار في بلدان أوروبا، وبقيت الولايات المتحدة بعيدًا عن مواطن الدمار فيما عدا بيرل هاربر، وبالإضافة إلى ذلك أصبحت القوة الاقتصادية الأكبر في الاقتصاد العالمي في فترة ما بين الحرب.

ومنذ أن هُزم الجيش الألماني في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٤١، تبين للكافة أن الحرب ستنتهي بهزيمة بلدان المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان، وبدأت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٢ محاولات إعادة تنظيم السوق الدولية المالية والتجارية، ودعت وزارة المالية الأمريكية إلى انعقاد مؤتمر ظهر فيه اتجاهان كبيران: اتجاه أمريكي واتجاه بريطاني بقيادة الاقتصادي المشهور جون ماهينار كينـــز، وتعارض الاتجاهان، فالولايات المتحدة خرجت من الحرب قوية تهدف إلى إعادة تنظيم السوق الدولية، عن طريق إزالة القيود أمام حركة السلع في ذاتها لتلعب في هذه السوق دور المنافس القوي صاحب المزايا النسبية الناجمة عن ارتفاع إنتاجية العمل في الاقتصاد الأمريكي بالنسبة لما هي عليه في الاقتصاديات الأخرى. أما بريطانيا فقد خرجت من الحرب في حال يُرثى لها من الدمار والخراب وفي حاجة إلى إعادة الإعمار وإلى معدلات أعلى من النمو. فاقترحت إعادة تنظيم التجارة العالمية على نحو يجعلها في خدمة التنمية الداخلية، وهو فارق شديد الأهمية، ما بين إطلاق سراح التجارة الدولية في ذاتها مما سيعطي الغلبة للأقوى في السوق وبين تقييد إطلاق الحرية بجعل التجارة خادمة لعمليات التنمية في كل اقتصاد، وهو الذي يعني أن يكون لكل دولة حق الحكم على ما إذا كانت حرية التجارة ستعوق التنمية في داخلها أو ستعرِّض بعض قطاعات الإنتاج للخطر. وقد اختلفت الدولتان على إعادة تنظيم السوق التجارية واتفقتا على إعادة تنظيم السوق المالية، و لم يتم الاتفاق على شيء، وكان قوام الاتفاق تأسيس نظام نقدي دولي جديد يقوم على الدولار، وكانت الحكومة الأمريكية قد تعهدت بتحويل الدولار إلى ذهب منذ عام ١٩٣٤. فالدولار يسانده الذهب، ووفقًا للاتفاق الجديد، في بريتون وودز في ١٩٤٤، يتم تقدير كل عملات الدول الأخرى بالدولار، فكأن كواكب المجموعة الدولية أصبحت تدور حول شمس الدولار الذي يسانده تعهد الحكومة الأمريكية بتحويل الورقة الخضراء إلى ذهب عند الضرورة. والبُعد الثاني لتنظيم السوق المالية كان كما قلت إنشاء صندوق النقد الدولي لإقراض الدول في حالات القروض قصيرة

الأجل خاصة حالات وجود صعوبات في ميزان المدفوعات، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وعلى أي حال لقد انشغل كلاهما لفترة طويلة امتدت حتى نهاية الستينيات في إعادة إعمار أوروبا و لم يلتفتا إلى الدول المتخلفة إلا فيما بعد.

وبقيت إعادة تنظيم السوق التجارية الدولية. وفي عام ١٩٤٧، دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر في هافانا انتهى إلى مشروع ميثاق لإعادة تنظيم السوق التجارية الدولية، واعتناقًا لفلسفة أن التجارة يتعين أن تكون في خدمة التنمية، بالإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية في اتجاه تحديد هذه التجارة. و لم يوافق الكونجرس الأمريكي على هذا باعتبار أن هدف الولايات المتحدة هو تحرير التجارة في ذاتها. وكان بالمشروع باب خامس يقوم على تحرير التجارة عبر التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع محل التجارة الدولية، وقد تم الاحتفاظ بهذا، وأصبح الموضوع اتفاقًا دولـــيًّا وليس معاهدة دولية سُميت باتفاق الـــGATT أو General Agreement on Tariffs and Trade، وانضمت إليه في البداية ٢٣ دولة وكان أغلبها من الدول المتقدمة، ولأجل ذلك سميت الاتفاقية فيما بعد بنادي الأغنياء. وينص جوهر الاتفاق على أن تحرير التجارة يكون في إزالة حركة القيود أمام حركة السلع المادية فقط والتي نسميها في لغة ميزان المدفوعات بالتجارة المنظورة، ويتم تطبيق ذلك فيما بين حدود الدول، باستثناء المنسوجات والمنتجات الزراعية، والمنسوجات لحكمة تتعلق بكونها انتقلت إلى الدول المتخلفة في الثلاثينيات، وأصبحت من الصادرات الهامة إليها، وبالتالي أصبح لها ميزة نسبية كبيرة واستبعدت من نطاق تحرير التجارة وظلت معزولة ومحكومة بالقيود. أما المنتجات الزراعية، فإن غرب أوروبا وأمريكا يكادان يحتكران الجزء الأكبر من إنتاج الغذاء في العالم والذي تنتجه طبقات مزارعين في غاية الأهمية اقتصاديًّا وسياسيًّا. لكن نفقة إنتاج المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة أعلى منها، وبالتالي لكي يستخدم الغذاء كسلاح على الصعيد الدولي، فإنه لابد من الاستمرار في تصديره، ولكي يتم ذلك تقوم الدولة بإعانة المصدِّرين، بمعنى دفع إعانات لهم ابتداءً من ارتفاع نفقة الإنتاج في الزراعة الأمريكية والفرنسية وما في حكمهما، وتستهدف هذه الإعانات التمكن من بيع الغذاء نسبيًّا ليتنافس مع المنتجات الغذائية في بلدان العالم الثالث مع العلم أن الغالبية العظمى التي تنتج الغذاء في بلدان العالم الثالث هي وحدات فلاحية أو مزارعين صغار، بالإضافة إلى ما يوجد في هذه البلدان من نشاط لشركات دولية كبيرة تنتج السلع الزراعية الغذائية أو تقوم بعض العمليات التمويلية الصناعية عليها.

على أي الأحوال، لقد استبعد اتفاق ١٩٤٧ المنسوجات والمنتجات الزراعية وجعلها خارج نطاق الاتفاق، وتم جعل سريان الاتفاق في تحرير التجارة على ما عدا ذلك من السلع المادية مع تحفظ غير قانونيّ ظل يحكم العلاقات التجارية الدولية، وهو خروج كل من تجارة السلاح والنفط من الاتفاقية على الرغم من كونهما احتكارين كبيرين وفي غاية الخطورة في تحديد نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد ظلا حتى الآن خارج اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. وقد بدأ تنفيذ الاتفاق في عام ١٩٤٧، وتم إكساب

الاتفاق آلية من وجهة نظر القانون الدولي العام من حيث إمكانية تطوير الاتفاق من ذاته، بمعنى أن يتم عقد دورات تفاوضية، وتعد هذه الدورات موسَّعة في حالة انضمام أعضاء جدد ما يوسع أيضًا نطاق التطبيق من حيث عدد الدول ومن ثم حجم المعاملات الدولية. وقد بدأت هذه الدورات والتي كان آخرها في أوروجواي في الفترة من ١٩٨٦ إلى ديسمبر ١٩٩٣ والتي تم فيها الاتفاق على توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية على النحو التالي: أولاً فيما يخص السلع المادية، يبدأ التحرير تدريجيًّا في تغطية المنسوجات ثم المنتجات الزراعية من حيث المبدأ على أن يتم التفاوض في شأنها وكيفية إدخالها فيما بعد، ثانيًا، أن تنسحب عملية التحرير لتتخطى السلع المادية إلى الخدمات، وهذه نقلة كيفية خطيرة نادرًا ما يُلتفت إلى أهميتها. وإذا نظرنا إلى حركة القطن على سبيل المثال في التجارة الدولية، نجد أن القطن سلعة مادية يتم نقلها عن طريق البحر من الإسكندرية مثلاً لتصل إلى التاجر الفرنسي في مارسيليا، ويعني تحرير التجارة في القطن إزالة القيود التي توجد في ميناءي الإسكندرية ومارسيليا، أي في مساحة حركة السلعة على الصعيد الدولي دون أي تدخل فيما يتعلق بكيفية إنتاج القطن في الداخل أو كيفية استخدامه في ليون أو في أي مكان آخر في فرنسا، أما عندما يُقال إنه سوف يتم تحرير التجارة في الخدمات كتحرير التجارة في الخدمات المصرفية مثلاً، فإن هذا معناه من حيث النشاط الإنتاجي أن يتم في مصر السماح لوحدات مصرفية أجنبية بالعمل في الإقليم المصري، إذن، فباسم تحرير التجارة في الخدمات حدث تدخل في إعادة تنظيم الإنتاج في داخل البلدان. وفي المفاوضات، كانت الدول المتخلفة ضد هذا الإجراء فقيل لها إن تحرير التجارة في المنسوجات لن يتم إلا بتحرير التجارة في الخدمات.

وتأتي النقلة الثانية في إعادة تنظيم الاتجار في التكنولوجيا، ونحن نعلم أنه منذ القرن التاسع عشر كانت الدول التي أصبحت متقدمة أكثر تقدمًا على المستويين العلمي والتكنولوجي، وأصبحت من أكثر الدول إنتاجًا للفنون الإنتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، وأصبح لها ميزة نسبية في هذا المجال الحيوي لتطوير النشاط الإنتاجي وأوجه النشاط الإنتاجي الأخرى. وفي المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد الدولي، يتم اكتساب المزايا النسبية عن طريق السبق في إدخال التجديدات التكنولوجية، فمن له قاعدة وركيزة علمية تكنولوجية قادر على الخلق وعلى الإبداع في فنون الإنتاج، والسبق في إدخال هذه الفنون في النشاط الإنتاجي يعطي إنتاجية أعلى للعمل، مما يعني نفقة إنتاج أقل وقدرة أكبر على البيع في السوق الدولية بثمن أقل أي بقدرة تنافسية أكبر في هذه السوق. هذه هي المرحلة التاريخية التي يمر فيها الاقتصاد الرأسمالي حاليـًّا بصفة عامة، وبناء عليه فقد رأت الدول المتقدمة أن تُدخل التكنولوجيا في إطار الاتفاقية، وإنما على عكس الهدف العام المعلن وهو تحرير التجارة، جاءت الأحكام المتعلقة بالتكنولوجيا مقيـِّدة للتجارة في التكنولوجيا ومقيـِّدة بطبيعة الحال لمصلحة من يمتلك ناصية الإبداع التكنولوجي، ومثال بسيط من صناعة الدواء المصرية التي كانت تستخدم تركيبات من شركات أجنبية وخاصة سويسرية، كان قانون الملكية الصناعية المصري يحمي الدواء لمدة عشر

سنوات وهو حق المخترع في الدواء، فلو استخدمت شركات الأدوية المصرية مثل النيل أو أسيد أو الإسكندرية للأدوية وغيرها تركيبات من شركة سويسرية فإنها ستدفع لها طوال حماية التركيبة، وبعد السنوات العشر يدخل الاختراع في الملكية العامة للبشرية وتتوقف هذه الشركات عن الدفع. حتى أن بعض الشركات السويسرية كانت تكتفي بأن يُذكر على علبة الدواء أن هذا الدواء أُنتج بموافقة شركة كذا كنوع من الدعاية لهذه الشركة في السوق المصرية، وكانت بعض الشركات المصرية تصدر لبعض البلاد العربية وفي مقدمتها شركة الإسكندرية للأدوية.

ولإعادة النظر في تقييد تجارة التكنولوجيا، فقد أعادت منظمة التجارة العالمية النظر في تنظيم الملكية الفكرية بشقيها من حق المؤلف وإبداع المصنفات الإبداعية سواء كانت أدبية أو ثقافية، ثم الإنتاج العلمي والفكري والتكنولوجي، وقد قامت بتجميع كل ذلك وقامت بتوزيع وبإعادة تنظيم الملكية الفكرية قانونيًّا بقصد تقييد التجارة في التكنولوجيا، وأثناء المفاوضات، أثارت الدول المتخلفة قضية القوة العاملة، فمع الرأسمالية تصبح قوة العمل سلعة، ويصبح لها سوق -نسميها سوق العمل- موجودة في الداخل والخارج، ويعطينا الفقر ميزة القوة العاملة الرخيصة. وكما أن لدينا تحريرًا لحركة السلع المادية والخدمية، نكون في حاجة إلى تحرير لحركة القوة العاملة عبر حدود الدولة. ولم يُقبل هذا من الدول المتقدمة وانتهى الأمر بإخراج حركة القوة العاملة خارج عملية تحرير الاتجار في السوق التجارية الدولية وأصبح في النهاية لرأس المال كقوة اجتماعية حرية الحركة في السوق الدولية بما يتجر فيه من سلع مادية وخدمية تركت حركة القوى العاملة ليحددها وزراء الداخلية في البلدان المختلفة وتكون مرهونة باحتياجات رأس المال في الأماكن المختلفة من السوق العالمية. هذا بوجه عام الشق الاقتصادي في مسألة تحرير التجارة العالمية بتحويل السوق التجارية إلى سوق عالمية واحدة يحتويها حقل قانوني واحد.

والمشكلة الخطيرة من الناحية القانونية أنه للمرة الأولى تنشأ منظمة دولية ذات سلطات تشريعية وتنفيذية ورقابية وقضائية وهي منظمة التجارة العالمية، وهي تشريعية لأنها وضعت قواعد موضوعية يتعين على الدول إدخالها في قوانينها وإزالة التناقض إذا وُجد بين القانون الداخلي والأحكام الموضوعية الخاصة بالمعاملات المالية أو التجارية الدولية ولها سلطة تنفيذية وسلطة رقابية خاصة على السياسات التكنولوجية للدول، ولها في النهاية آلية قضائية لفض المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية. ولأول مرة بالفعل في تاريخ المنظمات الدولية توجد منظمة ذات سلطة ثلاثية، هل قُصد بها أن تكون نوعًا من السلطة فوق الدول؟ الله يعلم ما في النوايا الأمريكية.

البعد الثاني الخطير في المنظمة هو أن لها شخصية قانونية، ليس فقط في إطار النظام القانوني الدولي، وإنما في إطار الأنظمة القانونية الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة، وهي تزيد عن باقي المنظمات الدولية بأن أصبح لها شخصية في التعامل مع الدول في داخلها. وقد سلخت هذه المنظمة المعاملات التجارية ووضعت لها قواعد حددتها سلفًا، وأثناء التفاوض كان من المعتاد أن يكون هناك مشروع أحكام

قانونية فرنسية، ومشروع أحكام قانونية أمريكية أنجلوساكسونية، وقد تفوقت في النهاية الأحكام القانونية الأنجلوساكسونية، ونظامنا القانوني ينتمي إلى الشريعة اللاتينية وبعيد بعض الشيء عن الشريعة الأنجلوساكسونية. وابتداءً من هذا اشترطت الاتفاقية على الدول الأعضاء أن تعيد النظر في تشريعاتها الداخلية لكي تزيل التناقض بين الأحكام الموجودة لديها والأحكام الموجودة في الاتفاقية، وحدث لأول مرة في التاريخ على نطاق واسع أن تتم عملية التشريع في الخارج ثم تحتضنها التشريعات أو القوانين الداخلية المحلية.

ومن ناحية أخرى، فإن الملاحظ أن قانون حماية الملكية الفكرية الذي صدر في مصر منذ حوالي خمس سنوات صورة طبق الأصل من الصيغة التي اعتنقتها المنظمة العالمية للتجارة لقوانين الملكية الفكرية، وكان من المتصور أن المشرِّع المصري إذا كان واعيًا بمصالح مصر على الأقل في الصياغة، أن يأخذ في الاعتبار حماية هذه المصالح، لكنه نقل القانون طبق الأصل، وحتى نقوم الآن بصياغة قانون خاص بالمبادلات أو بحماية الاحتكار أو قانون حماية المستأجر، فإننا نقوم بإرسال الصيغة إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة؛ فإذا وافقت نطبقه وإذا عارضت نعدِّل في الصيغة. فمن الناحية القانونية، أصبح عندنا مصدر خطير للتشريع الداخلي يصب في الداخل، والأخطر في اعتقادي أنه منذ الحرب العالمية الثانية كانت هناك حركة تلقائية بعضها رسمي وبعضها أهلي لتوحيد القوانين بين البلدان العربية. وكان القانون المدني المصري الذي سُنَّ في ١٩٤٨ وبدأ تطبيقه في ١٩٤٩، كان هو الأساس للقانون المدني السوري وللقانون المدني الكويتي وقد شكل شق أكبر للشريعة الإسلامية أساسًا للقانون المدني العراقي، ومنذ عام ١٩٧٥ أخذته الجزائر وتم تطبيقه محل القانون المدني الموجود بها والذي كاد أن يكون القانون المدني الفرنسي، وغيرت في مادة واحدة تتعلق بتحديد مصدر القاعدة القانونية التي يطبقها القاضي للفصل في النـــزاع المطروح أمامه، حيث كان النص يقول إن الحكم يستمد من التشريع ثم العُرف ثم الشريعة الإسلامية فإذا لم يجد فمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، وجاءت الجزائر وقدمت الشريعة الإسلامية على العُرف. كذلك الحال مع القانون الإداري، فكل القوانين الإدارية في ليبيا وغيرها من البلدان كانت نتاج التوسع في التنظيم القانوني الإداري. وبدأ يصبح لدينا نوع من القانون العربي الموحد موضوعيًّا، وهناك محاولة في إطار اتفاقية لتيسير انتقال رؤوس الأموال التي كنا نعمل عليها في عام ١٩٨٠، فاقترحنا إنشاء محكمة عدل عربية ابتداءً من وجود هذه العملية الموضوعية التوحيدية في القوانين. ومع تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فإن كل هذا التوحيد من الممكن أن يعرَّض للخطر.

أحمد عبد اللطيف:

أشكر الدكتور محمد دويدار على هذا العرض القيم الذي يسهِّل كثيرًا من مهمتي حيث تناول سيادته التحول الجوهري الذي حدث في النظام التجاري العالمي في السنوات الأخيرة. ويتلخص

هذا التحول في أن قواعد التجارة الدولية التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية توسعت بشكل غير مسبوق. ففي البداية، كانت منظومة التجارة الدولية في إطار الجات تحكم أساسًا الرسوم الجمركية على السلع، وكان هذا هو الأصل في معنى تحرير التجارة، وبتطور جولات المفاوضات على مـــر العقود ومع اكتساب حركة العولمة لأبعاد جديدة، دفعت الشركات والكيانات الاقتصادية العملاقة نحو توسع قواعد تحرير التجارة بحيث تشمل قطاعات جديدة ولا يقتصر الأمر على تخفيض الرسوم الجمركية. وبالتالي أصبحت قواعد منظمة التجارة العالمية تؤثر اليوم على كافة القطاعات في البنية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فهي تؤثر على الصناعة وعلى البيئة وعلى السياسات الزراعية وعلى الصحة وإتاحة الدواء وعلى تكنولوجيا المعلومات وعلى قطاع الثقافة.

ويهمني في هذ الصدد إبراز اختلاف طبيعة المناقشات في منظمة التجارة العالمية عن تلك التي نجدها في الأمم المتحدة مثلاً أو في أي من المنظمات الدولية الأخرى. ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً نجد خطبًا طويلة وأحاديث في موضوعات عامة، أما المناقشات في منظمة التجارة العالمية فهي مناقشات فنية وقانونية معقدة للغـــاية وعدد المتخصصين فيها – خاصة من الدول النامية – محدود، أي أننا نواجه منظومة توسعت بشكل كبير وبالغة التعقيد ويتعين أن نتفاعل معها وأن نطبق قواعدها. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية –كسائر الاتفاقيات الدولية– تترك للدول هامشًا من المرونة في كيفية تطبيق ما تضمنته من أحكام وقواعد بما يأخذ في الاعتبار مصالح وظروف هذه الدول، وبالتالي علينا أن نفهم جيدًا هذه الاتفاقيات بحيث نتمكن من تعظيم الاستفادة مـــن الهامش المشار إليه.

وإذا تطرقنا إلى موضوع المصنفات الثقافية وتأثير التجارة العالمية على الثقافة، يجب الإشارة أولاً إلى التحول الكبير خلال السنوات الماضية في إنتاج وتداول المنتج الثقافي حيث ظهرت التكنولوجيا الجديدة التي تساعد على نشر هذا المنتج بشكل واسع وعلى نطاق غير مسبوق عن طريق الحاسب الآلي والإنترنت، وأصبح تداول المنتج الثقافي يتم على نطاق لم يكن معروفًا من قبل، وقد ساهم ذلك في نمو ما يُسمى "بالصناعات الثقافية" مثل صناعات النشر وصناعات الأعمال السمعية والمرئية وصناعة البرمجيات وصناعة الألعاب الإلكترونية والتي تشتهر بها الشركات اليابانية التي تكسب مبالغ كبيرة من هذه الصناعة. وتستند كل هذه الصناعات إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وخاصة حق المؤلف، وهي حقوق قانونية تمنح لأصحاب هذه الأعمال حقًّا استئثاريًّا في استخدامها والاستفادة المادية منها، وهي حماية هامة جدًّا في هذا المجال. وقد تزايدت في السنوات الأخيرة الأهمية الاقتصادية للصناعات الثقافية كما زادت معدلات التبادل التجاري في المصنفات الثقافية وفي الصناعات المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الصناعات الثقافية من ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٩١ إلى ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١.

ونتيجة لذلك أصبحت الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة لهذه الصناعات وبدأت تفكر في كيفية التعامل بفعالية مع مشكلة القرصنة (بمعنى النسخ غير المشروع لمنتجاتها الثقافية مثـــل الأفلام والألعاب في الدول الأخرى وخاصة الدول النامية). وللعلم فمشكلة القرصنة ليست ظاهرة جديدة في العالم، ففي القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة نفسها لا تمنح حماية حق المؤلف للكُتَّاب غير الأمريكيين وهناك خطابات للكاتب الإنجليزي المعروف تشارلز ديكنـــز يشكو فيها من قرصنة أعماله في الولايات المتحـــدة.

ونظرًا للدور الاقتصادي المتنامي للصناعات الثقافية وضرورة إيجاد سبل فعالة لمواجهة مشكلة القرصنة، بدأت الدول المتقدمة تعمل على إدخال المصنفات الثقافية في منظومة التجارة العالمية. ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، تم توسيع نطاق الاتفاقيات التي تشرف عليها المنظمة بحيث أصبحت تشمل لأول مرة الخدمات والملكية الفكرية، وهذان هما أهم مجالين نجد فيهما المصنفات والخدمات الثقافية. وبخلاف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لابد أن يكون لدينا أيضًا وعي بأهمية اتفاقيات التجارة الحرة التي تقوم من خلالها مجموعات من الدول بعقد اتفاقيات ثنائية وإقليمية لتحرير التجارة، وهذه الاتفاقيات تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحالي نتيجة لتعثر المفاوضات لتحرير التجارة في منظمة التجارة العالمية، وهو ما يدفع بالدول المتقدمة للتوسع في إبرام هذه الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

وتشرف اليوم منظمة التجارة العالمية على تطبيق اتفاقية الأوجه التجارية للملكية الفكرية –اتفاقية التريبس– واتفاقية أخرى تنظم التجارة في الخدمات (اتفاقية الجاتس)، وتتأسس اتفاقية التريبس على عـــدد من المبادئ من أهمها أن المعاملة الوطنية هو مبدأ أساسي لمنظمة التجارة العالمية، وهو يعني معاملة الأجانب معاملة مماثلة للمواطنين، ولهذا تداعيات مهمة جدًّا في مجال التجارة، فلو لدينا على سبيل المثال كيان تجاري أو اقتصادي في مصر نود منحه ميزة معينة فيجب منح نفس الميزة للكيانات التجارية والاقتصادية الأجنبية التي تعمل في مصر. ثاني المبادئ التي أود التركيز عليها في اتفاقية التريبس – والذي لم يكن موجودًا قبل ذلك في الاتفاقيات الأخرى للملكية الفكرية – هو موضوع الإنفاذ. فتتضمن الاتفاقية أحكامًا لضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عن طريق توفير وسائل قانونية لمواجهة القرصنة والتعامل معها. أما اتفاقية التجارة في الخدمات فهي اتفاقية تحرر بشكل تدريجي القطاعات الخدمية من خلال تقديم العروض في مجالات أو في قطاعات خدمية وفقًا لما يسمى بالقوائم الإيجابية، حيث تحدد كل دولة في عروضها القطاعات التي ترغب في تحريرها، وهناك دول أخرى تحدد قطاعات أخرى، ثم يحدث نوع من تبادل العروض المقدَّمة، ويشمل قطاع الخدمات الخدمات المرئية والسمعية مثل الإنتاج السينمائي والتليفزيوني.

وكما ذكرت لا يجب إغفال أهمية اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية حيث تتجاوز أحكامها ما تنص عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال اتفاقيات التجارة الحرة خاصة تلك التي تبرمها الولايات المتحدة تنص على فترة حماية لحق المؤلف أطول عن الفترة المقررة في التريبس، ففي الأخيرة تصل حماية حق المؤلف إلى خمسين عامًا، أما في الاتفاقيات الثنائية فإن فترة الحماية تصل إلى سبعين سنة أو أكثر، وهذا معناه أن شركات الدول المتقدمة ستستفيد لأفلامها ولبرمجياتها وغير ذلك عشرين سنة زيادة عما هو مقرر في الاتفاقيات الدولية مما يوفر لها دخلاً أكبر. كما تعزز هذه الاتفاقيات الثنائية والإقليمية من الأحكام الخاصة بالإنفاذ وضمان مكافحة القرصنة. أما في مجال الخدمات، فتطالب هذه الاتفاقيات – خاصة تلك التي تبرمها الولايات المتحدة – بتحرير قطاع الخدمات السمعية والمرئية، وتحرير الخدمات في هذه الاتفاقيات لا يتم وفقًا للقوائم الإيجابية التي تحدد فيها كل دولة القطاعات التي ترغب في تحريرها، بل عن طريق ما يسمى بالقوائم السلبية، بمعنى تحرير كافة القطاعات فيما عدا القطاعات التي تم النص عليها في الاتفاقية.

وسأضرب مثلاً باتفاقية تجارة حرة تريد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية إبرامها كنموذج للمشاكل التي تواجه حماية الثقافة الوطنية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، فإحدى المشكلات في المفاوضات كانت تحرير قطاع الخدمات السمعية والمرئية حيث تفرض كوريا الجنوبية على دور السينما عرض أفلام كورية خلال ١٧٠ يومًا في العام كحد أدنى بغرض حماية وتشجيع صناعاتها الوطنية في مجال السينما، وقد ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا النوع من الدعم للأفلام الكورية يأتي على حساب الأفلام الأمريكية التي تسعى لدعم تواجدها في سوق كوريا الجنوبية، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات في استصدار موافقة من كوريا الجنوبية بأن تتخلى عن هذه الحماية، والسؤال هو ما الذي دفع كوريا الجنوبية إلى الاستجابة للمطلب الأمريكي؟ في الواقع، إن الخطير في اتفاقيات التجارة الحرة هو أن مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها مرتبطة ببعضها البعض، فقد قدمت كوريا الجنوبية تنازلاً للولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الخدمات السمعية والمرئية لأنها تتوقع الحصول على مزايا في قطاعات أخرى فضلاً عن جذب الاستثمارات الأمريكية، إذن، تدخل القطاعات كلها في التفاوض مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث مقايضة ما بين قطاعات مختلفة، و لم يكن هذا مطروحًا من قبل بهذا الشكل.

ونتيجة لعولمة قواعد التجارة التي حدثت في السنوات الماضية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تعرضت الثقافة الوطنية لأزمة متعددة الجوانب والملامح ويعتبر على سبيل المثال الاستغلال غير المشروع للمعارف التقليدية والفولكلور من مظاهرها، فنجد أن شركات الأدوية من الدول المتقدمة تذهب إلى الهند وتجد أسلوبًا للعلاج بالأعشاب مرتبطًا بالثقافة الهندية، وتقوم بنقله إلى بلادها وتحصل على براءة عنه فيها على الرغم من أنه أصلاً موجود في الهند منذ آلاف السنين، وهذا هو ما

يسمى بالقرصنة البيولوجية، وهو أحد نتائج عولمة قواعد الملكية الفكرية وخاصة البراءات؛ مما أدى إلى انـــزعاج شـــديد فـــي الدول النامية والتي تحاول الآن تصحيح الخلل في هذه الاتفاقيات وتعـــديل اتفاقية التريبس بما يحول دون حدوث هـــذا النوع من القـــرصنة.

وفي الوقت نفسه، نعيش نتيجة للعولمة ما يسمى بتآكل التنوع الثقافي، ومن الممكن أن نجد ذلك على المستوى اللغوي على سبيل المثال، فإذا رأينا عدد اللغات في العالم سنجد أن الكثير من اللغات الحية في طريقه إلى الانقراض، والسؤال هو كيف نحمي الثقافة الوطنية في ظل عولمة قواعد التجارة؟ أولاً يجب العمل على توثيـــق المعارف التقليدية والفولكلور مـــن خـــلال قواعـــد البيانـــات. فقامت الهند بتوثيق الطب الشعبي الهندي لحمايته ضد القـــرصنة البيـــولوجية وكذلك فعلت الصين مع الطب الشعبي الصيني، وتحاول مصـــر حالـــيًا أن تقوم بعمل مماثل من حيث توثيق تراثها والفولكلور الخاص بها وأعتقد أن مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع لمكتبة الإسكندرية يقوم بأنشطة هامة جدًّا في هذا المجال. وثانيًا يتعين النهوض بالصناعات الثقافية الوطنية مـــن خلال دفع حركة الإبداع وتنمية صناعة النشر وصناعة السينما ... إلخ. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى ظهور منظمات دولية للتـــرويج لثقافات ولغات محددة، ومن أمثلتها منظمة الفرانكوفونية وهي منظمة دولية تجمع ما بين الدول المتحدثة بالفرنسية للترويج للثقافة الفرنسية وحمايتها.

النقطة التي أود التركيز عليها الآن تتعلق بكيفية مواجهة توسع قواعد التجارة لحماية الثقافة الوطنية على مستوى منظومة القواعد الدولية؟ فـــي الـــواقع، قد يكون ذلك من خلال بلورة قواعد دولية يمكن الاستناد إليها في مواجـــهة قـــواعد التجارة، وهذه مسألة هامة وقد قامت فرنسا بدور رئيسي في طرح هذا الموضوع على المستوى الدولي حيث أثارت بشكل قوي مسألة الاستثناء الثقافي "exception culturelle" في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويرجع هذا الموقف الفرنسي إلى كون فرنسا دولة تقدم الدعم لصناعاتها الثـــقافية خاصة لصناعة السينما، وهو الدعم الذي ساعد هذه الصناعة على البقاء في وقت تراجعت فيه صناعة السينما في دول أوروبية عديدة لا تقدم دعمًا مماثلاً مثل إيطاليا والتي كانت في الخمسينيات والستينيات من الدول المؤثرة في صناعة السينما وكان لديها مخرجون مهمون.

وبطبيعة الحال، اصطدم تدخل الدولة في فرنسا لتقديم الدعم المادي والقانوني لصناعة السينما بالتوجه التحريري لمنظمة التجارة العالمية نحو تخفيض وتقليص الدعم، إلا أن فرنسا تمسكت بموقفها من منطلق أنه لا يمكن من وجهة نظرها معامـــلة المصنف الثقافي كأي منتج آخر، ويوجد شعار فرنسي معروف في هذا الشأن وهو "la culture n’est pas une marchandise" أو "الثقافة ليست سلعة"، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من جانبها أن الثقافة سلعة من الممكن أن تُباع وأن تُشترى وأن تخضع لقوانين السوق وأن تخضع لقواعد التجارة دون استثناء.

وسعيًا لبلورة قواعد دولية يمكن الاستناد إليها لمواجـــهة قـــواعد تحـــريـــر التجارة، قامت فرنسا بحملة دولية كبيرة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وذلك من أجل إبرام اتفاقية دولية لحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتم بالفعل إبرام هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٥، وذلك لتحقيق التوازن مـــع قواعد تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ فترة بسيطة – يوم ١٨ مارس الماضي، وتم التصديق عليها من جانب خمسين دولة، وبدأت مصر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق عليها.

إذن، أصبح لدينا من ناحية اتفاقيات منظمة التجارة التي تعمل على تحرير التجارة وخاصة في مجال الخدمات، ومن ناحية أخرى، اتفاقية دولية في اليونسكو يمكن للدول الاستناد إليها من أجل دعم الصناعات الثقافية الوطنية أمام تحرير التجارة؛ حيث نصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية على ما يلي: "يجوز لأي طرف أن يعتمد في إطار سياساته وتدابيره الثقافية ومع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة به تدابير ترمي إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيه"، أي أن هذه الاتفاقية تتيح للدول اتخاذ تدابير محددة لحماية الثقافة الوطنية مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، وأهم تلك التدابير تدابير تنظيمية توفر الفرصة للسلع والخدمات الثقافية في كل دولة أن تجد مكانها في تجارة السلع والخدمات الثقافية على المستوى الوطني وتدابير أخرى ترمي إلى تقديم المساعدات المادية العامة.

والسؤل الذي يُطرح يدور حول طـــبيعة العلاقة بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقية اليونسكو، فأيتهما تخضع للأخرى؟ لقد تسبب هذا السؤال في خلاف كبير أثناء المفاوضات الخاصة بإبرام اتفاقية اليونسكو وتم الإقرار بالمساواة بينهما ولا تتبع إحداهما الأخرى، وقد جاءت في هذا الصدد المادة ١/٢٠.(ب) في اتفاقية اليونسكو لتنص على ما يلي: "عند تطبيقها وتفسيرها للمعاهدات الدولية التي تكون طرفًا فيها أو عند الدخول في التزامات دولية جديدة تأخذ الدول الأطراف أحكام هذه الاتفاقية (اتفاقية اليونسكو) ذات الصلة في الاعتبار"، وهذا معناه أنه يجوز للدولة التي تقوم بتطبيق أو تفسير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الاستناد إلى اتفاقية اليونسكو في تفسيرها وتطبيقها لهذه الاتفاقيات.

من ناحية أخرى، تنص المادة ٢/٢٠. مـــن اتفاقية اليونسكو على أنه "لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يعدِّل حقوق والتزامات الدول بموجب المعاهدات الأخرى التي تكون أطرافًا فيها"، بمعنى أنه لا يكفي لمجرد الالتزام باتفاقية اليونسكو عدم الالتزام بأية اتفاقيات أخرى في منظمة التجارة العالمية، وهنا يأتي ما ذكرته في بداية حديثي بشأن هـــامـــش المرونة حيث إن وجود اتفاقيتين دوليتين يعطي للمشرِّع الوطني ولصانع القرار الوطني هامشًا من المرونة في كيفية التطبيق وحماية الثقافة الوطنية بما لا يخل بالتزاماته في مجال التجارة الدولية. وقد رأت فرنسا أن هذا سند قانوني كافٍ للمحافظة على دعمها لصناعاتها الثقافية بما لا يتعارض مع التزامات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

إن اتفاقية اليونسكو توفر إطارًا قانونيًّا مناسبًا لحماية تنوع التعبيرات الثقافية في مواجهة أحكام تحرير التجارة، وفي رأيي، إن السؤال الذي يجب طرحه هو ما إذا كان ذلك يكفي لحماية الثقافة الوطنية، أم هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر سلبًا على الثقافة الوطنية في إطار العولمة، وأهمها نمط الحداثة والتوسع في استهلاك الثقافة الأجنبية في مجتمعات الدول النامية على حساب الثقافة الوطنية وأزمة نظم التعليم الوطنية وعوامل أخرى جديرة بالدراسة.

محمد دويدار:

نشكر الأستاذ أحمد عبد اللطيف على هذه المساهمة القيمة والتي أضافت أبعادًا في غاية الأهمية على محور المناقشة، وأود في عجالة أن أشير إلى نقطتين هامتين من ضمن النقاط الهامة التي تفضَّل بإثارتها، النقطة الأولى تتعلق بكيفية معاملة الدول المتخلفة في الاتفاقية، وهناك فرق بين نوع المعاملة التي لقيتها الدول المتخلفة عند إنشاء الاتفاقية والمعاملة عند التنفيذ، فعند الإنشاء تمت معاملة الدول المتخلفة باسم مبدأ المساواة على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، وفي هذا تجاهل للتفاوت الكيفي بين الدول في مستويات التطور، وتجاهل لقاعدة من قواعد القانون الدولي للتنمية التي تقضي بضرورة معاملة الدول المتخلفة في الاقتصاد معاملة تفضيلية وليست معاملة على سبيل المساواة. والنقطة الثانية هي موقف فرنسا من خطر الغزو الثقافي فيما إذا تحررت القيود أو أزيلت فيما يتعلق بحركة المصنفات الثقافية عبر الحدود، وموقف الممارسة الأمريكية في إدخال الثقافة وخاصة السينما في كل تعاملاتها الاقتصادية ترجع إلى مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، واشترطت لكي تستفيد دول أوروبا الغربية منه أن تلتزم بتخصيص ٤٠% من أوقات دور العرض السينمائي للأفلام الأمريكية، وكان هذا في عام ١٩٤٦، وقد وعت فرنسا هذا وتحفظت عليه في الاتفاقية، حتى أنها سنت بعدها قانونين في غاية الأهمية، القانون الأول ينص على أنه على دور السينما الفرنسية أن تخصص ما لا يقل عن ٤٢% من ساعات العرض للأفلام الفرنسية، والقانون الثاني ينص على أنه على الجهات الرسمية ودور التعليم ألا تستخدم كلمات أجنبية عند التعبير باللغة الفرنسية، إذن، كانت حماية اللغة الوطنية أحدى أدواتها لحماية ثقافتها الوطنية.

محمد رفيق خليل:

لقد سهَّل كل من الأستاذ الدكتور محمد دويدار والأستاذ أحمد عبد اللطيف كثيرًا عليّ في طرح الموضوع الذي سوف أناقشه حول هل يؤثر تحرير تداول المصنفات الثقافية طبقًا لاتفاقية التريبس على تراثنا الثقافي؟ لن أتكلم عن منظمة التجارة العالمية، لكنني سأتحدث عن اتفاقية التريبس المتعلقة بالملكية الفكرية، وهي تهتم بحقوق المؤلف من ملكية فكرية وأدبية وبالعلامة التجارية المسجلة وبالمؤشرات

الجغرافية وببلد المنشأ وحقها، والتصميمات الصناعية والوسائل الحديثة للنشر الثقافي في نشر الكتب والأقراص المدمجة ونظم المعلومات والأفلام والأسطوانات وما إلى ذلك، وكذلك براءات الاختراع، وقد ذُكرت براءات الاختراع الخاصة بالأدوية، ونجد بعض شركات الأدوية تصنع شيئًا من الموضة وهو إنتاج مواد علاجية من بعض الأعشاب لمجرد تسجيل هذه النباتات التي هي في الأساس مصرية المنشأ وتطلقها كبالونة اختبار لكي تستخدمها فيما بعد لو ثبتت صلاحيتها. وكانت أكبر عملية سطو في هذا المجال على الهند، وكثير من النباتات الطبية الهندية استولت عليها شركات أمريكية بالذات، وقد تصدر براءة اختراع على دواء لم تثبت صلاحيته لكن يتم تسجيله على اعتبار أنه من الممكن الاستفادة منه في المستقبل، وأرجو أن يخصص منتدى الحوار موضوعًا في المستقبل حول صناعة الدواء لأنه أمر هام جدًّا بالنسبة للعالم الثالث وبالنسبة لمصر على وجه التحديد. أيضًا، من البنود المتعلقة بالتريبس هو بند المعلومات السرية أو الـــKnow How؟، بمعنى أنه بدلاً من حرية التداول يكون هناك حظر على المعلومات، وأن تكون أسرار الصناعة الثقافية في التصوير والطباعة والمونتاج والألوان وغيرها مما تصر الاتفاقية على الاحتفاظ بها.

ولنتفق أولاً على المسميات، فما هو التراث الثقافي؟ وما النقيض للتراث الثقافي؟ إن التراث الثقافي لدينا في مصر وفي العالم العربي تمثله ثلاث دوائر: ثقافة إفريقيا وثقافة العالم العربي وثقافة البحر المتوسط، لذلك فإن الدول العربية المتوسطية تتميز بشخصية ثقافية خاصة، وللثقافة معانٍ كثيرة، لكن من الممكن أن نقتصر على الثقافة المعنوية والثقافة المادية، وتعتمد الثقافة المعنوية على القيم والمُثل وطرق التفكير والدين واللغة والأساطير والقصص الشعبي والملاحم والتاريخ المروي والمحفوظ عن طريق الأجداد والذي له إسقاطات في الأساطير والحواديت والقصص، أما الثقافة المادية فإن المقصود بها الحضارة والتكنولوجيا والعمارة والفن والأدب المكتوب، وأول من تحدث عن الثقافة بمعنى الحضارة هو ابن خلدون عندما سماها "العمران" وأطلق على العلم الذي يتناولها علم العمران. ومن الصعب فصل الحضارة عن الثقافة كما يقول بروديل، حيث يقول إن الحضارة هي أعلى تجمع ثقافي للبشر، بمعنى أن كل مجموعة من البشر لها ثقافة، لكن أعلى تجمع ثقافي لها هو الحضارة. والحضارة هي — كما يقول شبنجلر — المصير الحتمي للثقافة والثقافة هي الفكرة العامة في كل تعريف للحضارة. هناك حضارة عالمية الآن، لكن هناك حضارات لكل إقليم في العالم.

والسؤال هو ما هويتنا الحضارية في منطقة التماس (البحر المتوسط وإفريقيا والعالم العربي)؟ إنها تعتمد أساسًا على الحضارة العربية الإسلامية، وهي تسمى الحضارة العربية أولاً والإسلامية ثانيًا لأن فيها الكثير من غير المسلمين أثروا فيها وكثير من غير العرب لكن متحدثين بالعربية، كما أن بها تأثيرات كثيرة من المسيحية الشرقية التي تختلف عن المسيحية الغربية في احتوائها على الكثير من الروحانيات وفي عالم كبير من القديسين والأساطير له علاقة بالحضارة الشرقية بوجه عام.

وكانت اللغة العربية إطارًا أساسيًّا لهذه الحضارة، وقد اعتمدت هذه الحضارة أيضًا على هضم الحضارات السابقة وإدخال مكوناتها مع المستجد، وفي مصر لاتزال توجد حتى الآن مؤثرات مصرية قديمة ومؤثرات هللينستية موجودة في حضارتنا ونتحدث بها في لغتنا وموجودة في سلوكياتنا وفي معاملاتنا، كما أن هناك الكثير من مدخلات الحضارة الغربية، ويرجع ذلك إلى الموزاييك الثقافي الذي حدث في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين وخاصة في مدينة الإسكندرية الكوزموبوليتانية عندما كان هناك تأثير لليونانيين والإيطاليين والفرنسيين. كما أن هناك تداخلاً بين الحضارات، ومن خصائصنا الحضارية في الشرق وفي مصر بالذات النظام الأبوي الذكوري، وله ميزات لكن له عيوبه الكثيرة الأوتوقراطية والديكتاتورية والإطار الفكري الذي يتبع رئيس القبيلة أو الأب أو الحاكم وما إلى ذلك. وفي المقابل، تعتمد الحضارة الغربية أساسًا على التراث الكلاسيكي اليوناني الروماني، ولكن بها الكثير من مدخلات الحضارة العربية عن طريق الأندلس وعن طريق الشرق وإيطاليا والحضارة البيزنطية، كما أن بها تأثيرًا كاثوليكيًّا وبروتستانتيًّا وهما يختلفان عن الأورثوذكسية بالطبع، كما أثرت فيها العلمانية التي دخلت في الحضارة العربية في القرنين الماضيين، كما أنها تتميز بحكم القانون الذي يعد من أهم مميزاتها، ووجود الهيئات النيابية والعلم والفردانية وحقوق الإنسان.

ولكن، هل تنتشر هذه السمات في الحضارة الغربية؟ أم أنها في الإطار الفلسفي للحضارة الغربية ولا تُطبَّق تمامًا؟ بعض الأشياء لا تُطبَّق في الواقع، ومن عيوب الحضارة الغربية التحيز وازدواج المعايير، وعندما نقول إن بها فردانية وحقوق إنسان فهي في الوقت ذاته سمحت بالفاشية والنازية، وسمحت بالقنبلة النووية وإبادة البشر وسمحت بالحروب التي دخلتها من أجل الاقتصاد وليس من أجل فرض الحضارة، إن الحضارة الغربية هي التي احتوت جوانتانامو وكل الكوارث التي تنتهك حقوق الإنسان، فالحضارة الغربية عندما ننتقدها نقول إنها ليست أمينة للغاية في تطبيق فلسفة الحضارة الغربية التي ينتمي جزء كبير منها إلينا. وعندما نتحدث عن العلمانية، نقول إنها شيء جميل في الحضارة الغربية لكنه غير مطبَّق وخاصة في أمريكا، ويظهر ذلك واضحًا من خلال سيادة الأصولية وسيطرتها على الفكر في أمريكا بدأت منذ فترة المكارثية، والآن هناك مكارثية حديثة أسوأ بكثير، كما أن هناك الصهيونية غير المسيحية، كما يوجد اليمين المسيحي الجارف الذي يأخذ خطابًا لاهوتيًّا عندما يقول بوش إنه إما أن تكون معنا أو مع الشيطان! ومن هنا تأتي شيطنة الآخر ورفضه وعدم قبوله واعتبار الآخر (ضد) وليس (مع)، وأسوأ المفاهيم هو شيطنة الآخر بمعنى اعتبار الآخر شيطانًا، وهذا هو السلوك العام لليمين الأمريكي الذي يحكم العالم الآن: احتكار الحق ورفض الآخر. وينتقد أرنولد توينبي ضيق أفق الغرب ووقاحته التي تتبارى فيها الأوهام المتمركزة حول الذات بأن العالم يدور حوله، وتوينبي من أفضل فلاسفة التاريخ، وكان أول من قال بذلك، وفي معرض الكتاب منذ حوالي شهر كان يحاضر أرماندو نيشي

المفكر الإيطالي الكبير والذي كان يناقش كتابًا له حول خرافة الأدب الغربي وهو أن مركزية الأدب الغربي خرافة.

ومن الضروري أن نسأل: هل هي حضارة غربية أم حضارة عالمية؟ قد يصبح المفكر حاكمًا، لم يحدث ذلك كثيرًا في التاريخ ولكنه حدث، فقد كان علي عزت بيجوفيتش مفكرًا وكان رئيسًا للبوسنة والهرسك، كما كان ماركوس أوريليوس الإمبراطور الروماني فيلسوفًا، وكان فاكلاف هافل أول رئيس لجمهورية تشيكيا شاعرًا ومفكرًا، وهذا الأخير له مقولة جميلة، فهو يقول إننا نعيش الآن حضارة كونية واحدة، وهي ليست أكثر من قشرة رقيقة تخفي التنوع الهائل في الثقافات والأديان والتقاليد والاتجاهات التي شُكِّلت على مر التاريخ، وجميعها توجد تحت هذه القشرة على نحو ما، حضارة واحدة ولكن لها أطيافًا كثيرة. أما الترييس فهي تكريس لعكس ذلك، إنها تكرس للعولمة التي تعتبر نقيضًا للثقافات القومية، ومن الممكن إعطاء أكثر من تعريف، لكن من الممكن أن نقول إن العولمة هو عالم واحد بهيمنة غربية، أو الغرب ضد الآخرين، ١٥% من العالم ضد ٨٥% منه، أو ما قاله صمويل هنتنجتون في كتابه الشهير "صراع الحضارات" الحضارة الغربية ضد الحضارات الأخرى، أو حضارات أخرى متعددة تصل إلى سبع حضارات والكلام لفوكوياما على أسس دينية ولغوية منها الحضارة الغربية السائدة، أو الفوضى الشاملة – والكلام لازال لفوكوياما – من ضعف الدول وسيطرة الشركات متعددة القوميات، فتظل الدول تضمحل وتتحول الكيانات الاقتصادية العظمى والشركات العابرة للقوميات تكون هي الكبرى، أو الحضارة العالمية متعددة الأقطاب التي ليست عولمة ولكن عالمية.

أما تعريفنا الجامع المانع للعولمة فهي إقامة نظام ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي يتضمن تكريس الليبرالية الغربية كأسلوب وحيد لحياة البشر يعتمد على اقتصاد السوق وفرض اقتصاد السوق على كل دول العالم، أو ما يسمى بحضارة دافوس على اعتبار أن هذا هو نادي الصفوة في العالم، وحتى صفوة العالم الثالث يجتمعون في دافوس، هذا الذي يسميه البعض تهكمًا حضارة ماك (نسبة إلى ماكدونالدز) أو حضارة ميكي ماوس. والسؤال هو هل العولمة هي فرض حضارة غربية أم هيمنة أمريكية؟ تقول الدلائل إن أمريكا هي سيدة العالم وقائدة الغرب معتمدة على التفوق في القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، أيضًا، تهميش المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة التي تضرب بها أمريكا عرض الحائط لكنها تستفيد منها في إملاء ما تريد.

إن اليمين الأمريكي الحاكم المسيحي المتعصب الأصولي الصهيوني يؤمن بمسألة تفويضه لقيادة الناتو وللقيام بشرطي العالم في جميع الأمور، وهي تمثل قمة التكنولوجيا وهي قمة المعلومات والاتصالات، و٩٠% من المعلومات والاتصالات في العالم في أمريكا، كما أن ٨٥% من الإعلام في العالم في أمريكا، كما أصبحت اللغة الإنجليزية وعاء للفكر حتى في فرنسا، ومن عشرين عامًا عندما كنا نذهب إلى فرنسا لم نكن نتحدث هناك إلا باللغة الفرنسية، وكذلك عندما كنا نذهب إلى ألمانيا لم يكن أحد يتحدث إلا

الألمانية، أما الآن، فعندما نذهب إلى فرنسا نجد أن الفرنسيين لا يتحدثون فقط الإنجليزية بل الإنجليزية باللهجة الأمريكية، وحتى في السينما الأمريكية نجد أن أبطالها المهذبين أعداء الحق يتحدثون باللهجة الإنجليزية الرصينة، أما الأصحاء والأقوياء والمنتصرون فإنهم يتحدثون باللهجة الأمريكية! ومعظم اهتمام مفهوم الهيمنة، ينصب على حرية السوق، أي ما يتعلق بمصلحة مليار من البشر مع تهميش خمسة أو ستة مليارات آخرين من البشر الآخرين. فلماذا يتم هذا التهميش؟ في المستقبل القريب لن تكون هناك أية أهمية للعالم الثالث، لأن المواد الأولية سوف تنضب، ولن يكون لقوة العمل أية أهمية نتيجة تعويض التكنولوجيا الحديثة للعمالة، حتى في الزراعة، فإن ميكنة الزراعة التي أصبحت تعتمد على الآلة وعلى العلم مما أدى إلى الاستغناء عن العمالة الزراعية، فلا توجد ميزة نسبية على الإطلاق لستة مليارات من البشر.

إن أسياد العالم الحقيقيين ليسوا الأمريكيين، ولكن كبريات المؤسسات متعددة الجنسيات والأسواق العالمية أي الرأسمالية العالمية، وفي المقابل توجد بروليتاريا عالمية. ولذلك نجد في كل مؤتمرات دافوس أو في كل مؤتمرات التجارة العالمية مزارعين في فرنسا وفي جينوا وفي غيرها مضادين للعولمة إلى الحد الذي جعل بعضهم يسقط شهيدًا وهو يقاوم العولمة. وفي مقابل دافوس ظهرت بورتو أليجري، وعندما اجتمع فيها مليون من المثقفين ليقاوموا دافوس لم يكن نجم بورتو أليجري رئيس البرازيل الرائع لولا ديسيلفا وإنما كان المفكر الأمريكي اليساري العظيم ناعوم تشومسكي والذي كان صاحب اليد العليا في بورتو أليجري وما بعدها.

وهنا أتساءل: كيف يمكن أن تؤثر الترييس على الهوية الثقافية والتراث الثقافي؟ وتشمل الهوية الثقافية كل الصناعات الثقافية التي يتم تداولها مسموعة أو مرئية أو مكتوبة، بالطبع، تؤثر الترييس بعدة أساليب أولها احتكار المعلومات والإعلام والأخبار وأن يتم احتكار كل ما له بعد ثقافي، ثانيها تزييف المعلومات، وقد قرأت بالأمس مقالاً للأستاذ محمد سلماوي عن رائعة شكسبير تاجر البندقية التي تم تزويرها بجعل شيلوك بطلها الرئيسي طيبًا وظريفًا وتمت إضافة مقدمة إليها تؤكد على أن اليهود هم أعظم شعب في العالم، وأنهم شعب من العلماء والمفكرين وأنهم ضحايا البشرية وأنهم الآن يصارعون أخس أجناس الأرض وهم العرب! هل يتصور أحد ذلك؛ أن يُكتب مثل هذا الكلام في مقدمة لمسرحية كلاسيكية؟ وكنت قد قرأت كتابًا قيما للمؤرخ الموسيقي العظيم فوزي العنتري، والذي كان يتحدث عن التدخل الصهيوني في نهب الموسيقى المصرية، وتحدث عن قصة شمشون ودليلة التي قام سيسيل دي ميل بإخراجها في فيلم سينمائي،كما أنه توجد أوبرا كانت على وشك أن تُعرض في دار الأوبرا المصرية من عدة سنوات، هذه الأوبرا تتحدث عن شعب غزة "الحقير والمتخلف" الذي يحارب اليهود النبلاء!

إن تزييف الكلاسيكيات هذا يرسخ فكرة تحقير كل من هو غير يهودي، وأيضًا، تزوير التاريخ المصري الذي أعلنه بيجين عندما قال عند قدومه إلى مصر إن أجداده هم الذين بنوا الهرم! وهناك حملة دولية الآن لإزاحة الهرم من قائمة عجائب الدنيا السبع على الرغم من أنه أعظم إنجاز معماري صنعه بشر، كما أن اليهود لم يبنوا الهرم لأن اليهود لم يأتوا إلى مصر إلا في عصر النبي يعقوب عليه السلام الذي يلقَّب بإسرائيل، وقد حدث ذلك بعد عصر بناة الأهرام بألف وخمسمائة عام. كما يتم أيضًا التقليل من أهمية تراث وحضارة ما بين النهرين، إن أول ما فعلته قوات الغزو في العراق كان تدمير قبر حامورابي صانع التشريع، والذي كان تشريع حورمحب المصري معاصرًا له. أما سرقة التراث الشعبي فتتم عن طريق تزييف تسجيل الملاحم الشعبية والرقص الشعبي وغيرها من الفنون، وقد كنت ذات مرة في جلاسكو وقت أن كانت العاصمة الثقافية لأوروبا، وكانت كل دولة في العالم تقدم التراث الخاص بها، وعندما جاء الدور على إسرائيل لتقديم تراثها، قدمت الدبكة الفلسطينية والموسيقى الخاصة بداوود حسني ورياض السنباطي وقدمت الفول والفلافل المصرية! كما قامت بتسجيل كل التراث الموسيقي والرقص الشعبي المصري الفولكلوري على أن جزءًا كبيرًا منه إسرائيلي المنشأ، مع أن بني إسرائيل لم يكونوا أكثر من قبيلة من مئات القبائل الفقيرة التي جاءت من غرب آسيا للحصول على قوت يومهم في مصر، لكن ليسوا هم من صنعوا الحضارة، والمدهش أنه حتى تسجيل الملابس الشعبية المصرية تمت سرقته وإظهار أنه ليس مصريًّا وأن أصوله إسرائيلية. أيضًا، إمبريالية الثقافة أو عالم ماك الذي يفرض طرازًا تراثيًّا اقتصاديًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا لنشر نمط الحياة الأمريكية، كل أطفالنا يلعبون بألعاب تحتوي على أفكار تقوم على فكرة العربي المتخلف الذي ينتصر عليه الأمريكي المتحضر، كما يتم فرض نمط الحياة الأمريكية بكل وسائلها في الفيديو جيم والأفلام السينمائية التي تشكل ٨٠% من سينما العالم.

هذا وتوجد صناعات للسينما تحاول الخروج من الهيمنة الأمريكية مثل السينما الفرنسية وكذلك السينما الهندية التي تلعب دورًا كبيرًا. أيضًا، توجيه الرأي العام العالمي عن طريق الإعلام، كما أن ٩٠% من نظم الكمبيوتر في العالم تسير على النظام الأمريكي، هذا بالإضافة إلى نظم الذكاء الصناعي وغيرها من خصائص العالم ما بعد الحديث، وفي هذا الخصوص يقول لنا بنجامين باربر: "أمام العالم: هل تذوب هويات الثقافة الوطنية؟" والرد على ذلك لن يكون إلا بتسجيل التراث الثقافي أولاً بأول في كل الأماكن الجغرافية، وخاصة في المناطق الحدودية، وتدوين التراث الشعبي الذي نسميه الفولكلور على ألا يتم التركيز عليه فقط كفولكلور ولكن كهوية ثقافية وقومية. كما أنه من الضروري تسجيل الحكي والقص الشفهي، وأعتقد أن مكتبة الإسكندرية لها دور في ذلك، كما يجب دراسة عوامل التماثل والتشابه في فنون وآداب المنطقة العربية الإفريقية المتوسطية وتقويتها، وإقامة صناعات ثقافية مجمعة وقوية، وإقامة قواعد بديلة لبناء ثقافي سياسي اجتماعي قادر على أن يحل محل نظام وحيد القطبية، وتشجيع ظهور الكيانات ومضاعفة التضامنات الدولية ثقافيًّا بين الأمم وإقامة التجمعات الإقليمية لتحقيق عالم

متعدد الأقطاب بدون سيد، ومن أهم النقاط تضامن الجنوب مع الجنوب، إن أمريكا اللاتينية تلعب الآن دورًا كبيرًا في ثقافة المقاومة، ولابد من أن نقترب منها، ليس فقط سياسيًّا ولكن ثقافيًّا، خاصة وأن بها تجربة جميلة وهي تجربة لاهوت التحرير، والتي مزجت بين القيم الدينية والروحية والتحرر الوطني، وهذا المفهوم غير موجود للأسف عندنا، فلماذا لا نستفيد من تجربة الآخرين في هذا المجال؟ وهم في الواقع يسعون إلينا ونحن نحتاج إليهم بالفعل لكننا لا نسعى إليهم بالحماس نفسه، وفي العام الماضي كان يوجد التجمع اللاتيني العربي الذي حضره ١٨ رئيس دولة من أمريكا الجنوبية ولم يتواجد أي رئيس عربي، لم يتواجد سوى وزير خارجية قطر لإبرام صفقة.

وبيت القصيد ومربط الفرس في مصر في مواجهة كل ذلك هو السعي الحثيث نحو التفكير العلمي ونبذ الخرافة والسعي الحثيث نحو الديمقراطية الحقيقية.

محمد دويدار:

نشكر الأستاذ الدكتور محمد رفيق خليل الذي طاف بنا في أجواء الثقافة موضحًا المخاطر المحيطة بفقدانها وفقدان الهوية القومية وموضحًا أساليب مقاومة هذه المخاطر.

سعيد حسن زلط (باحث في اقتصاديات النقل البحري):

ما هي الشريعة اللاتينية التي ذكرها الدكتور محمد دويدار؟ وما هي المعوقات التي تعوق إقامة سوق عربية اقتصادية لمواجهة قواعد التجارة العالمية العابرة للقارات؟ هناك بعض المواجهات للغزو الثقافي الأجنبي بالنسبة لما يهدد التراث والهوية والشخصية العربية، وقد لاحظت كثرة الأسماء الأجنبية في مصر بطريقة مفجعة مما يستدعي الضرورة القصوى لتفعيل القوانين الخاملة لحماية اللغة كما حدث في فرنسا مثل قانون رقم (٦٢) لعام ١٩٤٢، وقانون رقم (٦٦) لعام ١٩٥٦، وقانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨، والنشرة التشريعية ١٤٣٧ لعام ١٩٥٨ والرجاء القومي العادل من هذا المحفل القومي في مكتبة الإسكندرية هو صدور القرار لمنع كل هذه الإعلانات من وزارة الثقافة ووزارة الإعلام ووزارة التعليم ووزارة التموين ووزارة التجارة والصناعة وكل السادة المحافظين بجمهورية مصر العربية، كما أطالب بمساعدة هيئة اليونسكو في ذلك، وللأسف، كل ما قامت به وزارة الإعلام المصرية هو إعلان جملة واحدة وهي أن الأمية عار.

لقد عايشنا في المؤتمرات البحرية الدولية التي حضرناها في لندن ومانشستر تساؤلات عن هويتنا العربية بعد أن تشابهت بلادنا مع البلاد الأجنبية في أسماء الواجهات للمحلات التجارية والشركات وفي كل وسائل الإعلام، وتساءلوا عن ما إذا كانت هذه هي بداية العولمة وضياع الهوية العربية والإسلامية، ودعوا إلى تنفيذ القوانين الخاملة حماية للغة العربية كما حدث في فرنسا لحماية اللغة

الفرنسية، وكما يحدث الآن في بعض البلاد العربية، ولذلك نطالب الوزارات المذكورة بتحمل مسئولياتها تجاه حماية اللغة العربية وتنفيذ هذه القوانين على نحو صارم بقوة السلطة والقانون والقضاء للحفاظ على الثقافة والهوية والشخصية العربية المصرية ومواجهة الغزو الثقافي الأجنبي.

محمد رفيق خليل:

ورد إليّ سؤالان مكتوبان، أحدهما يتحدث عن احتقار الحضارة الغربية لمبدأ قبول الآخر، وما إذا كنا في بلادنا لدينا القدرة على قبول الآخر واختلاف الرؤى بدون إحلال دم الآخرين وتكفيرهم، وكيف نستفيد من التفكير العلمي في حياتنا؟ بالطبع، إنني أوافق على فكرة أنه عندما نقول نقد الآخرين للحضارة الغربية وأنها حضارة متحيزة فليس معنى ذلك أن حضارتنا غير متحيزة، إن حضارتنا متحيزة بالفعل الآن على الرغم من أنها لم تكن متحيزة قبل ذلك، وإذا عدنا في حضارتنا إلى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي سنجد أننا كنا أكثر قبولاً للآخر، لكن الوضع الحالي هو وضع مؤقت، ونحن الآن ليس لدينا قبول للآخر. وحول مسألة التفكير العلمي في حياتنا، أقول إن هذا هو الحل لأنه هو الذي يجعلنا نقبل الآخر ونتعامل معه كندٍّ حضاري.

أما السؤل الثاني فهو: كيف نتخلص من هذه الهيمنة الأمريكية على العالم؟ وأين دور الحضارات الأخرى في إثبات وجودها؟ أقول إن هناك اقتراحات كثيرة طرحتها المنصة تتمثل في تضامن الجنوب مع الجنوب وعمل نسق حضاري جديد موازٍ، كما يجب ألا نتجاهل وجود بورتو آليجري في مقابل دافوس، المادية الجدلية الجديدة التي من الممكن أن تحدث، على ألا تحدث في داخل وطن واحد ولكن في العالم ككل، على أن يكون لنا أساسا حضارة فعالة وفاعلة، ولا نستطيع بحالنا هذا أن نكون ندًّا للهيمنة الأمريكية، وأنا لست ضد الحضارة الغربية، فنحن جزء من الحضارة العالمية وجزء من صُـــنَّاعها، لكن الحضارة العالمية لها أقطاب متعددة، ولن نصبح قطبا فاعلا دون التفكير العلمي والديمقراطية.

منير مسعود (مستشار قانوني):

تعتصر قلوب كل القانونيين في العالم العربي فكرة السيادة والتي كانت تميز كل دولة عن الأخرى بكونها ذات سيادة على حدودها، ولها سيادة داخل الكيان الوطني والقومي، وتكاد فكرة السيادة تكون منحلة في ظل تيارات العولمة والغزو ليس فقط الاقتصادي ولكن الغزو الثقافي أيضًا، وما لا أستطيع تخيله هو كيف مدت روح المقاومة في هذا الملعب كما لو كنا تحولنا إلى متفرجين أو إلى أداة ليس فيها روح ولا حركة، وقد رأينا ما فعلته أمريكا الجنوبية في مواجهة ما يسمى بالعولمة، لو كان في أمريكا

خير، لكانت نضحت على جيرانها، لكن أمريكا الجنوبية بدأ يسطع منها شعاع للثورة وللمقاومة امتد لبعض الدول الأخرى. وأذكر الآن بيت الشعر الذي قيل في قصيدة مصر تتحدث عن نفسها:

أنا إن قدر الإلـــه مماتي لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدي

ماذا سنفعل في ظل هذا الغزو الثقافي الذي يكاد يكون قد سطَّح فكر الشباب، كما ضاع الشعور بالقومية، وتحول الأمر إلى حياة بهيمية نأكل فيها وننام؛ وهذا كل ما في الأمر ودون أن نتحرك لفعل أي شيء آخر.

أحمد عبد النبي:

إن الطرح السائد من المنصة يتفق مع ما هو سائد في السياسة المصرية والعربية وتحديدًا توجيه التهم للعولمة وللغرب وأننا مستهدفون في اقتصادنا وفي ثقافتنا من هذا الغرب الظالم، والسؤال الغائب دائمًا: لماذا هم متقدمون ونحن متخلفون؟ لم أجد إجابة عن هذا السؤال المركزي والأساسي، في رأيي المتواضع أنهم متقدمون لأن لديهم الآلية الثقافية لأن التقدم والتخلف منتج ثقافي أساسًا، إن الملهم الثقافي لديهم يدفع إلى التقدم بينما الملهم الثقافي لدينا يدفع إلى التخلف، ويقودني هذا إلى النقطة التالية وهي الدفاع عن ثقافتنا، فإذا كانت هذه الثقافة هي التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، فما الذي سندافع عنه؟ إننا نعيش في هذا المجتمع ونعرف عمق مشكلاتنا جيدًا، ونعرف أن الكثير منا يعيش تحت مستوى الحياة الآدمية، هذا منتج ثقافي، وهذه هي الثقافة التي ندافع عنها جميعًا في وسائل الإعلام وفي الشارع وفي كل مكان، وأنا لا أؤمن بنظرية الغزو الثقافي، وقد ورد ذكر أن النظام الحاكم في أمريكا يتجه إلى شيطنة الآخر، وفي رأيي أن شيطنة الآخر هذه من اختراعنا نحن، وعلى ذلك فلماذا يريد معظم شبابنا الهجرة، هذه بالفعل حالة فصام، كلنا نريد الهجرة إلى هذا الآخر، وهم لم يفرضوا علينا لا أفلامهم ولا ثقافتهم ولكن نحن الذين نذهب إليها ونستمتع بمشاهدتها، علينا أن نخفف من ثقل الهجوم على الآخر، وأن نبحث في مشكلاتنا نحن مع محاولة التغلب عليها بالعقلانية وبالبعد عن التفكير الخرافي.

محمد دويدار:

أتفق مع الأستاذ أحمد عبد النبي في التوصية الأخيرة، وما يتعين إعماله في اعتقادي هو استخدام منهج البحث العلمي في غربلة التراث الثقافي في مصر، غربلة تستبعد ما هو سلبي ضد التقدم وتستبقي ما هو دافع إلى الأمام، و لم يتم هذا للأسف أولاً لغياب العلمانية والتفكير العلمي طوال الأعوام الخمسين الماضية، بالإضافة إلى أخطر ما أنتج في المرحلة السابقة وهو القضاء على تسييس المجتمع المصري، ونحن نعرف أن المجتمع المصري في فترة ما قبل الخمسينيات وفي فترة أقل من أربعين عامًا تم تسييسه تسييسًا هائلاً، ووجدت أحزاب سياسية في غاية القوة وفي غاية التنوع، وقامت التنظيمات النقابية الحرة،

وقامت تنظيمات الجمعيات الأهلية التي مارست أدوارًا هائلة في الخدمات الاجتماعية العامة الصحية والتعليمية والدينية، وكان المجتمع المصري مسيَّسًا لدرجة كبيرة، وابتداءً من التسييس ينشغل الناس بالقضايا العامة ويكون لهم انتماءاتهم الفكرية والطبقية والوطنية وتفور الحركة الاجتماعية، أما القضاء المنظَّم على التسييس فلا ينتج إلا الإحباط، غياب المنهج العلمي الذي لا يوجد لا في المدرسة ولا في الثقافة المروَّجة يترتب عليه غياب أية بارقة أمل؛ الأمر الذي يثير الرغبة في الرجوع إلى التراث، وهذا الرجوع يكون غير مزود بمنهج للبحث العلمي فلا تتم غربلة التراث مما يجعلنا لا نجد فيه إلا الجانب المريح الآمن الذي قد يكون من ناحية غير علمي ومن ناحية أخرى لا يجلب حلولاً ناجحة للمشكلات الاجتماعية، إنها قضية في غاية الخطورة وتقتضي في الواقع وقفة للدعوة إلى استخدام منهج البحث العلمي في غربلة التراث لكي نعرف المقومات الإيجابية في الهوية الثقافية التي نتقدم بها للتفاعل مع العالم أخذًا وعطاءً.

إسلام أحمد حسن (طالب بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية):

لو نظرنا سنجد أن كل البرمجيات التي نستخدمها تأتي من أمريكا والدول الغربية، وتوجد حكومات الآن مثل فرنسا وإسبانيا والبرتغال والصين وكوبا وباكستان تعتمد أسلوب الموارد المفتوحة، بمعنى أن من يقوم بتصميم برنامج يجعله متاحًا لاستخدام غيره دون أن يكون له ملكية فكرية، وهم يستخدمون هذه الطريقة لصد موجة البرمجيات التي تأتي من الخارج، أما مصر فهي لا تطبق ذلك، على الرغم من أننا نستخدم برمجياتهم ونكون تحت تحكمهم ونكون ملزمين بتنفيذ ما يطلبون لأننا نستخدم منتجاتهم، وما أقترحه أنه يجب أن تكون مصر أكثر حزمًا مثل الدول الأخرى وذلك حتى يكون هذا طريقًا لأن تُصدِّر مصر بعد ذلك ولا تكتفي بأن تستورد فقط.

محمد دويدار:

في الواقع، تقول الحقيقة التاريخية إن كل إنجازات العالم الغربي تمت باستخدام الإنجازات العلمية والتكنولوجية السابقة على الحضارة الغربية دون أن تدفع أوروبا في مقابل ذلك مليمًا واحدًا. ثم فُرض علينا نحن عند الاستفادة من الإنجازات الفكرية والتكنولوجية للحضارة الغربية أن ندفع المقابل. وأذكر في عام ١٩٧٧ عُقد مؤتمر عن نقل التكنولوجيا في فرنسا، وكان رأيي فيه أنه ليس أمام بلدان العالم الثالث إلا القرصنة في هذا المجال، معاملة تاريخية بالمثل، وهذه ممارسة مارستها الصين حتى العام الماضي، فلم تكن تدفع مليمًا واحدًا مقابل أية ملكية فكرية تستخدمها. وكان من المفروض أن تترك الدولة المصرية حرية قيام وحدات للبرمجة، وأعرف أن هذا كان موجودًا وكانت قد بدأت وحدات

صغيرة في الانتشار في القاهرة والإسكندرية، إلى أن طولبت الدولة بضرورة تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وقامت شرطة المصنفات بغلق هذه الوحدات.

إبراهيم جمال الدين إبراهيم (طالب أولى ثانوي – مدرسة العباسية الثانوية بنين):

كنت أود سؤال الأستاذ أحمد عبد اللطيف حول حماية الثقافة الوطنية وأننا لحماية الثقافة الوطنية لابد من تكوين تشكيل لمنظمات دولية وإقليمية لحماية هذه الثقافة، وفي رأيي أنه يجب إضافة بُعْد آخر وهو تعاون الحكومات مع هذه المنظمات، فلو تعاونت الحكومات مع المنظمات ذات الثقل مثل اليونسكو والجامعة العربية ومكتبة الإسكندرية وغيرها وتناقشت وتحاورت وعرفت متطلباتها، فإن هذا هو الذي سيحقق التطوير دون أي كلام نظري. كما أنني أتفق مع فكرة أن الثقافة ليست سلعة لأن الثقافة تعبر عن الشعب وعن ثقافته وعن مشكلاته وعن همومه وعن رؤيته للماضي والحاضر والمستقبل. أيضًا، في ظل كل ما قيل، وحتى ننهض بمستوى ثقافتنا، يجب أن نعتز أولاً بثقافتنا العربية والمصرية لأن هذا هو الذي سيمكننا من تطويرها.

وحول موضوع عجائب الدنيا السبع، ومسألة إزاحة الهرم من هذه القائمة، أقول إن هذا الكلام غير صحيح، والآن توجد هيئة تقوم بإجراء تصويت على الإنترنت لعجائب الدنيا السبع الجديدة، وجاء ذلك بناء على زيارات لحوالي أربعين مكانًا على مستوى العالم ومنها الأهرامات، وهذا التصويت مستمر وسوف تُعلن نتائجه في لشبونة يوم ٢٠٠٧/٧/٧.

كما أود سؤال الدكتور محمد دويدار عن الموقف القانوني للمنتجات الصحية غير المرخصة والمنتشرة خاصة في القنوات الفضائية، وغالبيتها لا تكون معتمدة لا من شركات أدوية ولا من أية جهة رسمية، فما هو الموقف القانوني لهذه المنتجات؟

صلاح الدين الجَوْهري:

لقد سعدت بالحديث بعد ابننا الطالب في مدرسة العباسية، والذي ترد حالته على تعليق طُرح حول خمود الشباب، وأنا أعتقد أن هذا كلام ينقصه الدقة، لأننا لو نظرنا إلى طلبة الجامعات وما يقومون به الآن ولو نظرنا إلى الحركات الشعبية ولو نظرنا إلى أساتذة الجامعات وإذا نظرنا إلى المظاهرات نجد أن المقاومة لا تقتصر على أمريكا اللاتينية، وقد قام تشافيز برحلة ضد بوش في حين جاءت كوندوليزا رايس لتعتمد رؤساء المخابرات ووزراء الخارجية الأربع ونعتز أننا قمنا بتشكيل رباعي مقابل التشكيل الرباعي المقابل، هذا هو الفرق، فالشعب بخير والشباب بخير ولكن الفرق واضح.

وحول تعليق آخر سمعته يتساءل عن أية ثقافة ندافع عنها، أقول إننا ندافع عن ثقافتنا العربية، ما طرأ علينا في الأعوام الخمسين الماضية، ولو تُركت مصر لحكم ديمقراطي لحدث تطور ثقافي طبيعي لأن

الثقافة لا تأتي بالفرض، ولو واصلنا المسيرة الثقافية التي كانت في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات قبل أن يأتينا القادة والزعماء الذين لا يتركون أماكنهم إلا عندما ينتقلون إلى الرفيق الأعلى، هذا هو ما خلق طبقة على الثقافة مما جعلها تنتج بدورها طبقة من "المتثوقفين" المصريين، وكلهم من "متثوقفي" السلطة إلا قليلاً ممن رحم ربي، ومن بدأ بكتابة مقالة أسبوعية في عهد عبد الناصر واستمر في عهد السادات ثم استمر إلى الآن لا يمكن أن يكون مثقفًا، ولكن يكون مصدر رزقه هو هذه الكتابة التي يشكلها كيفما يحلو له، فهؤلاء جميعًا "متثوقفون" وليسوا مثقفين، وقد أكلوا على جميع الموائد وهم مرتزقة ولا يعبرون عن الثقافة العربية ولا عن الثقافة المصرية.

متحدث لم يذكر اسمه:

إن عبارة شيطنة الآخر ليست من كلام الدكتور محمد رفيق خليل، فقد أصدر بوش الابن باللغة العربية كتابًا عنوانه "المشروع العالمي الذي لا يجرؤ أحد على إعلانه أو حتى مناقشته"، وتوجد به هذه العبارة.

محمد دويدار:

وتحضرني حادثة وقعت في عام ١٩٧٦ في الجزائر، واستهداءً بما كان قد تم في مصر، أخرجت ميثاقًا وطنـــيًّا، وسمح للشعب الجزائري لأول مرة بالتعبير صراحة عن رأيه في محتوى هذا الميثاق، وانطلق التليفزيون الجزائري للقاء الناس لكي يعبروا على الهواء مباشرة عن رأيهم، وكنت موجودًا في لقاء في غرداية والتي تبعد ٤٠٠ كم جنوب الجزائر العاصمة، وكنت في قاعة ضيقة طويلة ينقل منها التليفزيون الوقائع الحية، ومن آخر القاعة طلب أحدهم الكلمة، فركزت عليه الكاميرا فأخذ وقتًا طويلاً ليأتي من نهاية القاعة حتى موقع التسجيل أمام الكاميرا، وتبين أنه رجل مسن يرتكن على عصا، وبعد أن وصل أمام الكاميرا وكان قد تعب، رفع عصاه قائلاً: "هذه العصا معوجة من أين؟" فأجابه الحاضرون: "من فوق"، قال لهم: "شكرًا، السلام عليكم" !

أحمد عبد اللطيف:

جاءني سؤال حول مفهوم التعبير الثقافي عند استخدامه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟ في الحقيقة، إن مفهوم التعبير الثقافي لم يرد في اتفاقيات منظمة التجارة ولكن ورد في اتفاقية اليونسكو التي تحدثت عنها حيث يتم تعريف التعبير الثقافي فيها على أنه "أشكال التعبير الناشئة عن إبداع الأفراد والجماعات والمجتمعات والحاملة لمضمون ثقافي".

جاءني أيضًا سؤال آخـــر عـــن اتـــفاقيات التجارة الحرة واتفاقية اليونسكو؟ والرد أنه يمكن الاستناد إلى اتفـــاقية اليونسكو في تطبيق وتفسير اتفاقيات التجارة الحرة.

تعليقًا على بعض ما ورد من مداخلات حول وجود غزو ثقافي، أقول إنه يجب أن ننظر لأنفسنا، فلو لدينا وعاء ثقافي قوي ونسيج ثقافي قوي وإبداع ثقافي وحركة ثقافية قوية، علينا ألا نخشى العولمة، ولكن أن نتفاعل معها بإيجابية، ولا يكون استيراد الثقافة الأجنبية على حساب الثقافة الوطنية، ولا أرى تعارضًا بين الاثنين، وقد سبق ورأينا مثقفين متمكنين من الثقافة الأجنبية ومتمكنين من الثقافة العربية والإسلامية، وقد كان طه حسين نموذجًا لذلك. وأرى أن دول آسيا واليابان وماليزيا والصين دول ناجحة في التعامل مع العولمة والاستفادة من تقنيات العولمة والتطور التكنولوجي للعولمة مع وجود ثقافة وطنية قوية وحية، وهي نماذج من الممكن أن نستفيد منها وأن ننظر إليها في التعامل مع هذه المتغيرات.

ماجد محمود معبد:

ما السبيل إلى الارتقاء بالاقتصاد في مصر في ظل اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؟

محمد دويدار:

كان ذلك مما أثرته في قضية تصفية القطاع العام، أو ما سمي في مصر بالخصخصة، وأعتقد أن أدبيات التنمية في مصر غنية جدًّا، ومنذ السبعينيات تعالج الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء قضايا التنمية في مصر في مؤتمراتها السنوية وفي محاضراتها وإصداراتها، وفي بعض الأحيان تصدر دراسات تتعلق باستراتيجيات ليس فقط من الناحية النظرية ولكن من ناحية كيفية إعمالها للخروج بالاقتصاد المصري من التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ورد إليّ سؤال مكتوب حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها في مواجهة قواعد المنظمة العالمية للتجارة، لقد سبقت السياسة الاقتصادية في مصر كل مستتبعات تنفيذ أحكام المنظمة العالمية للتجارة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنت في عام ١٩٧٤ وفتحت باب الاقتصاد المصري على مصراعيه لكي تخرج القوى العاملة وأكثر عناصرها ديناميكية على أمل أن يأت رأس المال الذي لم يأتي، وقد فعلت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تمت قبل الاتفاقية العالمية للتجارة أخطر مما يمكن أن تؤثر به هذه الاتفاقية على هذا الاقتصاد، وهذا موضوع يستحق الدراسة لأنه آن الأوان ألا نأخذ كمعطى أننا اعتنقنا سياسة الليبرالية الاقتصادية. وأصبح من المحتَّم أن نقيِّم أداء ثلاثين عامًا من سياسة اقتصادية ظهرت آثارها بالنسبة للاقتصاد المصري.

ورد إليّ سؤال آخر عن السينما المصرية وهو موضوع في غاية الخطورة، وقد سبقنا إليه مركز الدراسات العربية في باريس، فقد أصدر مؤلفًا جبارًا يتحدث عن مصر ومائة عام من السينما،

وهي دراسة علمية عن كل أبعاد صناعة السينما في مصر بالإضافة إلى ريـــرتوار تاريخي لكل تاريخ صناعة السينما في مصر وهي من أوائل صناعات السينما في العالم، فقد بدأت الأفلام المصرية مع مطلع القرن العشرين، ويضم هذا الريبرتـــوار ليس فقط قائمة بالأفلام، ولكن أيضًا قائمة بكل المخرجين والممثلين والممثلات مع ملحق خاص بيوسف شاهين، فلماذا لا يؤخذ هذا الكتاب ليصبح مجالاً للحوار في منتدى الحوار؟ والكتاب عندي ومعه العدد الملحق بيوسف شاهين ومن الممكن أن نتحدث عن هذا الموضوع لنرى كيف انتهى الحال بصناعة السينما المصرية، قدكانت أحد الأسلحة الفاعلة جدًّا في جمع شتات الثقافة العربية وفي خلق هذا النوع من الانسجام الثقافي ما بين البلدان العربية. إن الفيلم المصري والأغنية المصرية والموسيقى المصرية كانت رائدة، وقد كان لي حظ التدريس في معظم البلاد العربية، وكنت أرى أن هذه الفنون كان لها أثر في غاية الخطورة فيما يتعلق بجمع شتات ما يمكن تسميته بالإيجابي في الثقافة العربية.

وقد لاحظت في المناقشة أن مفهوم العولمة غير منضبط كمفهوم الإرهاب الذي أُدمج في الدستور المصري، وبهذه الطريقة وبنص معين قامت الحكومة المصرية بدسترة قانون الطوارئ وهو قانون استثنائي تطبيقه في الأصل مرهون بوجود حالة الطوارئ، فجاءت الحكومة ودسترته وجعلته قانونًا عاديًّا، بل في أعلى مراتب القانون في مصر لأنها وضعته في الدستور. وأعتقد أن العولمة بين الأيديولوجية والواقع المعاش تحتاج إلى أن تكون محلاً لحوار.

أحمد عبد اللطيف:

هناك شيء أغفلت ذكره ومن الممكن أن تكون معلومة يمكن الانتباه إليها، ففي غمار حديثنا عن التجارة العالمية يعتقد الكثيرون أن اندماج مصر في منظومة التجارة العالمية بدأ مع سياسة الانفتاح الاقتصادي. في الحقيقة، لقد انضمت مصر إلى اتفاقية الجات في عام ١٩٦٨ في أواخر فترة الرئيس عبد الناصر، لأن حتمية التفاعل مع العالم فرضت نفسها وأدركنا أنه لا يمكن أن نكون معزولين في سياسات وطنية بعيدًا عن التجارة العالمية، وأنه يجب أن نندمج فيها بما يخدم مصالحنا وجهودنا الإنمائية.

محمد دويدار:

أتفق مع الأستاذ أحمد عبد اللطيف على أنه لا مفر، بل على العكس يتعين أن نكون إيجابيين مع العالم الخارجي، وإنما الأخطر والأهم هو كيفية التفاعل ونمط العلاقة ما بين الداخل والخارج في تفاعلهما التاريخي الذي لا مفر منه.

وفي النهاية، أشكر منتدى الحوار على إتاحة هذه الفرصة للحديث حول هذا الموضوع، كما أشكر الأساتذة الكرام الدكتور محمد رفيق خليل والأستاذ أحمد عبد اللطيف وكل من ساهم من حضراتكم في النقاش المثمر الذي دار، وإلى لقاء آخر.